

لهم، وتولى الأعمال عنهم، فأين الخلاف بين الإمامة والخلافة مع حفظ ودهما لولا وزيادة المفرقين على الخلافة ما ليس منها، ونقصهم من الامامة ما هو منها، واقامة الحرب بين يميني اﷺ ورسوله المتصافحتين وقوتيهما المتراوحتين، فالخليفة أمين خزائن الأرض، والامام أمين خزانة علوم اﷺ ورسوله (صلى اﷺ عليه وآله وسلّم).

التصالح بين الامامية والزيدية:

وقد كادت هذه الخلافة المليية التي لا تزاحم الإمامة ولا تكذب النص، تشبه الإمامة التي أسسها الزيدية، المنبئية على الخروج بالسيف لإقامة العدل وإدارة الملك وإصلاح المجتمع ونحو ذلك، ويكفى في هذا النحو من الإمامة ما قررناه في تصحيح الخلافة من كونها أمراً سائغاً عقلاً مباحاً غير محظور ولا ممنوع من نبي أو وصي نبي، أو نائبه الخاص، إذ لا مانع من القيام برياسة عامة عادلة لاعلاء كلمة اﷺ، لئلا تكون للأعداء والمتآمرين فرصة يبادرون فيها إلى تملك معاقلهم، واستعمال بلادهم، ويطمعون في تفتيت أعضادهم، وتشتيت جامعتهم، ولوان الزيدية قعدوا بعد زيد عن ذلك، لم يكن اليوم وما قبله لهم دولة ولا سلطان، فكم من دولة اسلامية تشكلت لهم بهذه الامامة التي أسسوها واستفادوها من قعود الائمة المنصوصين المعصومين عنها فضلا عنها بعدهم حتى انهم وفقوا لتشكيل دولة عظمى في بلاد طبرستان كدولة أبي محمد الحسن بن علي الأطروش وأقرانه، وهو مع أنه كان شيعياً اثنى عشرياً له كتاب يثبت فيه امامة الائمة الاثنى عشر بالنصوص المتواترة تولى امامة الزيدية وروح أمرهم وطريقتهم لاحقاق حق أهل البيت بأي اسم ورسم ومن هذا القبيل دولة الملوك الفاطميين باسم المهديوية والامامة في مابنيها المرمورة العجيبة، وكم لذلك من نظير يحمده العقلاء ويرضى به المسلمون، فما طنك بخلافة الخلفاء الراشدين الذين اتعبوا من بعدهم فلم يكن ولا يكون لها كفو، وقد سلم لها الامام المنصوص، ومن المعلوم أن كل مرتبة من هذه الرياسات الإسلامية العادلة المعبر عنها بالامامة أو الخلافة أو الرضا لآل محمد أو الأمر بالمعروف والنهي